البـــنـــك الوطني الإسلامي
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

البيـانات المـاليـة

31 كانون الأول 2022

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية

إلى مساهمي البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغفلة عامة سورية ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2022 وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022، والإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة.

في اعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2022، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية المدققة وتقرير المدقق حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

لا يغطي رأينا في البيانات المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بخصوصها.

وفيما يتصل بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية

المركزي، وهي المسؤولة عن تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن لدى الإدارة نية في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن لديها خيار واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بمفردها أو بمجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك نقوم بما يلي:

- ❖ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- ❖ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذو الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- ❖ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومنطقية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- ❖ التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، وفيما إذا وجد شك جوهري متعلق بأحداث وظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة بالاستناد لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. في حال تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجنا مبني على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- ❖ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن العمليات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت عملية التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ويؤكد على تواصلنا معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية إن لزم الأمر.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع تعليمات وأنظمة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

محمد الموسى المكسور

دمشق – الجمهورية العربية السورية

23 آذار 2023

المحاسب القانوني
محمد الموسى المكسور
٢٠٠٩/٢٦٢٦

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	31 كانون الأول 2022
		ليرة سورية
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4	27,462,751,586
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل	5	14,935,796
موجودات ثابتة	6	2,817,787,250
موجودات غير ملموسة	7	960,345,680
أصل حق استخدام	8	18,434,103
موجودات أخرى	9	288,048,970
موجودات ضريبية مؤجلة	10	217,041,409
مجموع الموجودات		**31,779,344,794**
المطلوبات وحقوق المُلكية		
المطلوبات		
مطلوبات أخرى	11	338,366,338
مبالغ مستحقة لموردين	12	566,126,550
أرصدة دائنة لمساهمين مؤسسين	14	4,274,188,670
مجموع المطلوبات		**5,178,681,558**
حقوق الملكية		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	13	25,000,000,000
الخسائر المتراكمة المحققة		(597,925,799)
الأرباح المدورة غير المحققة		2,198,589,035
مجموع حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**26,600,663,236**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**31,779,344,794**

رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي	المدير المالي

بيان الدخل
للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022
		ليرة سورية
إيرادات		-
أرباح /خسائر تقييم عملات أجنبية		2,198,589,035
إجمالي الدخل التشغيلي		**2,198,589,035**
مصاريف التأسيس	15	(993,112,736)
إطفاء أصل حق استخدام	8	(40,738,418)
اهتلاكات وإطفاءات	6-7	(407,613,250)
نفقات الموظفين	16	(4,064,193,075)
مصاريف إدارية وعمومية	17	(946,639,476)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	4-5	(25,725,722)
إجمالي المصاريف		**(6,478,022,677)**
الخسارة قبل الضريبة		**(4,279,433,642)**
إيراد ضريبة الدخل المؤجل	10	217,041,409
صافي خسارة الفترة		**(4,062,392,233)**
حصة السهم من خسارة الفترة	18	**(16.25)**

رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي	المدير المالي

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022

	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	خسارة الفترة	الخسائر المتراكمة المحققة	الأرباح المدورة غير المحققة	مجموع حقوق الملكية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
اكتتابات رأس المال	25,000,000,000	-	-	-	25,000,000,000
تكاليف إصدار الأسهم	-	-	(261,510,615)		(261,510,615)
خسارة الفترة	-	(4,062,392,233)	-	-	(4,062,392,233)
تخصيص خسارة الفترة	-	4,062,392,233	(6,260,981,268)	2,198,589,035	-
تنازل المؤسسين عن جزء من القرض الحسن (إيضاح 14)	-	-	5,924,566,084	-	5,924,566,084
الرصيد في 31 كانون الأول 2022	25,000,000,000	-	(597,925,799)	2,198,589,035	26,600,663,236

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

المدير المالي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (20) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية
للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022

	إيضاح	للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022
		ليرة سورية
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الخسارة قبل الضريبة		(4,279,433,642)
تعديلات لبنود غير نقدية:		
استهلاكات وإطفاءات	6-7	407,613,250
إطفاء أصل حق استخدام	8	40,738,418
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	4-5	25,725,722
صافي أرباح تقييم عملات أجنبية غير محققة		(2,198,589,035)
صافي الخسارة قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**(6,003,945,287)**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
أصل حق استخدام		(59,172,521)
موجودات أخرى		(288,048,970)
مطلوبات أخرى		338,366,338
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(6,012,800,440)**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء ممتلكات ومعدات		(3,225,026,500)
شراء موجودات غير ملموسة		(519,201,979)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(3,744,228,479)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
رأس المال المدفوع		25,000,000,000
تكاليف إصدار أسهم		(261,510,615)
قرض حسن من المؤسسين		10,069,025,353
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**34,807,514,738**
تأثير تغيرات أسعار الصرف		2,452,927,285
صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة		**27,503,413,104**
يضاف		
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		-
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	19	**27,503,413,104**

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي | المدير المالي

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (20) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها

1. معلومات عامة

إن البنك الوطني الإسلامي ("البنك") هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية ش.م.م.س.ع تم الترخيص لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (36) م.و الصادر بتاريخ 14 نيسان 2021 وبموجب السجل التجاري رقم (19560) الصادر بتاريخ 30 كانون الأول 2021، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 للعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

لا يزال البنك في مرحلة استكمال إجراءات التسجيل في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي.

تم تأسيس البنك برأس مال مقداره 25,000,000,000 ليرة سورية موزع على 250,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو المزة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

غاية البنك تقديم الخدمات البنكية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تمت الموافقة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2022 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 9 آذار 2023.

هيئة الرقابة الشرعية

ينص المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 ضمن المادة /10/ على تشكيل هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من علماء الفقه والشريعة والقانون يتم تعيينها من قبل الهيئة العامة للمساهمين ويكون رأيها ملزماً للبنك الإسلامي، وتتولى هذه الهيئة:

- مراقبة أعمال البنك الإسلامي وأنشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأنشطته وأعماله.
- النظر في أية أمور تكلف بها من قبل مجلس الإدارة أو وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي.

لا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها خلال مدة التعيين إلا بقرار من قبل الهيئة العامة للمساهمين.

يتوجب على إدارة البنك إعلام مصرف سورية المركزي بقرار تعيين هيئة الرقابة الشرعية أو عزلها أو عند إجراء أي تعديل في تكوينها.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

أسس إعداد البيانات المالية

أعدت البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطها معايير الهيئة، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

- تم عرض البيانات المالية بالليرة السورية وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك.

- إن فترة البيانات المالية هي منذ تاريخ التأسيس في 30 تشرين الثاني 2021 ولغاية 31 كانون الأول 2022.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معايير المحاسبة المالية الجديدة والتعديلات على معايير المحاسبة المالية القائمة والمبينة فيما يلي:

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية وغير النافذة بعد

- **معيار المحاسبة المالي رقم 39 "التقارير المالية للزكاة"**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالية رقم (39) في عام 2021. ويُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (9) "الزكاة" الصادر سابقاً. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسة المالية الإسلامية، بما في ذلك العرض والإفصاح في البيانات المالية.
هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بتطبيقه مبكراً.

- **معيار المحاسبة المالي رقم 1 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" (المعدّل 2021)**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم (1) المعدّل في عام 2021. يحسّن معيار المحاسبة المالي رقم (1) المعالجة المحاسبية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (1) السابق. يحدد هذا المعيار متطلبات العرض في البيانات المالية ومحتوياتها وترتيبها المفضّل الذي يسهل العرض العادل بما يتناسب مع مبادئ وأحكام الشريعة ويسهل المقارنة مع البيانات المالية للفترات السابقة والبيانات المالية للمؤسسات الأخرى. هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **معيار المحاسبة المالي رقم 40 " التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي "**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم (40) عام 2021.
الهدف من هذا المعيار هو وضع متطلبات التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي وتنطبق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية من خلال نافذة التمويل الإسلامي. هذا المعيار يحسن ويحل محل المعيار 18 "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **معيار المحاسبة المالي رقم 41 " التقرير المالي المرحلي "**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم (41) عام 2022.
الهدف من هذا المعيار هو بيان مبادئ التقرير المرحلي لجميع المؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، كما يجب أن يُقرأ مع معايير المحاسبة الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً التي تطبق في النطاقات الرقابية ذات العلاقة. ويطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تختار إعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للقوانين أو الأنظمة الرقابية أو الممارسات المعمول بها، أو تكون ملزمة بذلك. هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (تتمة)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والنافذة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022

- معيار المحاسبة المالي رقم 38 " الوعد والخيار والتحوط"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالية رقم (38) في عام 2020. يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بالترتيبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لكل من " الوعد" و"الخيار" و"التحوط" للمؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على المحاسبة والتقرير المالي لجميع المعاملات التي تنطوي على ترتيبات وعد أو خيار أو تحوط يتم تنفيذها بموجب مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2022. ليس لهذا المعيار أثر على البيانات المالية للبنك.

السياسات المحاسبية الهامة

الاضمحلال

يقوم البنك بحسب التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30 الموضوعة من قبل مصرف سورية المركزي بتطبيق نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الاعتراف الأولي بتلك الموجودات.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تشمل التعرضات الائتمانية التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، يتم الاعتراف بجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (الجزء الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن الأحداث المحتملة للتعثر في السداد على العقود المالية خلال 12 شهراً (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً).

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً

تشمل التعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (الخسارة المرتبطة بأحداث تعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي).

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة 2) تقديراً للاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر التعرض اعتباراً من تاريخ القياس، ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للبنك والقيمة الحالية للمبلغ المتوقع استرداده لتلك الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية).

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – مضمحلة ائتمانياً

يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على تلك الموجودات المالية.
يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض قيمة الائتمان (المرحلة 3) على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية.

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مضمحلة ائتمانياً. تتضمن مؤشرات الاضمحلال الائتماني:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- احتمالية إعلان المقترض إفلاسه أو إجرائه لإعادة تنظيم مالي آخر.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاضمحلال (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المدخلات الأساسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

- احتمال التعثر (PD)؛
- الخسارة عند التعثر (LGD)؛
- التعرض عند التعثر (EAD).

يتم احتساب هذه المدخلات بصفة عامة بالاستعانة بنماذج إحصائية مطورة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى مع مراعاة النسب الموصَ بها بالنسبة لتعرضات البنوك حسب توجيهات مصرف سورية المركزي بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30، ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

لغرض تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية للعقود المالية منذ الاعتراف الأولي، يأخذ البنك بعين الاعتبار المعلومات المنطقية والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد غير مبررين. يتضمن ذلك معلومات كمية ونوعية، بناءً على الخبرات التاريخية للبنك، والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

العمليات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل العمليات المجراة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية وذلك على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ العمليات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة التشغيلية باستخدام أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة التشغيلية بسعر الصرف في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف في تاريخ القيام بالعملية.

يتم الاعتراف بفروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن العمليات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل.

الإجارة

يقوم البنك عند بداية كل عقد بتحديد فيما إذا كان العقد إجارة أو أحد مكوناته يحتوي على إجارة، حيث يتحقق ذلك عندما ينص العقد على نقل حق الانتفاع (وليس السيطرة) على أصل محدد لفترة من الزمن مقابل مبلغ مالي متفق عليه، ولا يجوز للبنك إعادة تقييم هذا العقد إلا في حال تم تغيير شروط وأحكام العقد.

البنك بصفته مستأجر:

<u>الاعتراف الأولي</u>

يتم الاعتراف الأولي بأي إيجارات مدفوعة مقدماً من قبل البنك قبل تاريخ البدء باعتبارها "سلف إجارة مدفوعة". عندما تبدأ مدة الإيجار ويتم تحديد إجمالي التزامات عقود الإجارة وصافي التزامات عقود الإجارة، يتم تخفيض قيمة هذه السلف من إجمالي التزامات الإجارة، حيث يعترف البنك عند بداية العقد بما يلي:

- أصل حق الاستخدام (حق الانتفاع).
- صافي التزامات عقود الإجارة، والذي يتكون من:
- إجمالي التزامات عقود الإجارة (تمثل إجمالي مبالغ الإيجار المستحقة الدفع).
- تكاليف التزامات عقود إجارة (هي الفرق بين إجمالي التزامات عقود الإجارة والتكلفة الأولية لأصل حق الاستخدام).

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإجارة (تتمة)

- تشمل تكلفة أصل حق الاستخدام التكلفة الأولية لأصل حق الاستخدام مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة أولية يتكبدها البنك لتجهيز الأصل وتكاليف التفكيك أو وقف التشغيل.
- أما تكاليف التزامات عقود الإجارة فتشمل تكاليف الإجارة الثابتة (مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض) وتكاليف الإجارة المتغيرة بالإضافة إلى أي دفعات إيجارات إضافية لإنهاء عقد الإجارة (إن وجدت).

القياس اللاحق

عند بدء العقد يتم قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الإطفاء وأي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة بالإضافة إلى تعديلات لأي أثر من آثار تعديل الإجارة أو إعادة التقييم.

يقوم البنك بإطفاء أصل حق الاستخدام من تاريخ بدء العقد وحتى نهاية عمره الإنتاجي باستخدام طريقة القسط الثابت.
عند بدء العقد يتم قياس التزامات عقود الإجارة عن طريق:

- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزامات عقود الإجارة لتعكس مبالغ الإيجار التي دفعت.
- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزامات الإجارة – عن طريق إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة.
- إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي عمليات إعادة تقييم أو تغييرات أو تعديلات على عقود الإجارة.

يقوم البنك بمحاسبة مبسطة بالنسبة لعقود الإجارة قصيرة الأجل (أقل من 12 شهر) وعقود الإجارة التي يكون فيها الأصل منخفض القيمة، حيث لا يقوم بتسجيل أصل حق استخدام والتزامات عقود إجارة، ويقوم بدلاً من ذلك بتسجيل مصاريف إجارة بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإيجار.

البنك بصفته مؤجر:

تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستخدام عند نقل حق السيطرة إلى البنك.

تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.

يتم تحميل مبلغ الاستهلاك على الدخل على مدى العمر الإنتاجي للأصل بشكل يعكس المنافع الاقتصادية المتوقعة الناشئة عنه.
تسجل إيرادات الإجارة في بيان الدخل على أساس الاستحقاق، وتطبق طريقة القسط الثابت.

يتم إثبات تكاليف الإجارة المتكبدة لكسب إيرادات الإجارة كمصروفات في بيان الدخل. وتشمل هذه التكاليف:

- اهتلاك الأصل.
- إطفاء التكلفة المباشرة الأولية.
- التكاليف الأخرى المتعلقة بملكية الأصول مثل الإصلاح والصيانة الرئيسية (بخلاف الإصلاح والصيانة التشغيلية) والضرائب وما إلى ذلك.

إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية
الأصول المالية

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية لمعاملة ما يتم فيها إلى حد كبير تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي أو في حالات عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع المخاطر ومزايا الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأصول المالية (تتمة)

يتم الاعتراف بأي مصلحة في الأصول المالية المحولة المؤهلة لإلغاء الاعتراف التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل البنك باعتبارها كأصل أو التزام منفصل.

يمكن أن يدخل البنك في معاملات ينقل بموجبها الأصول المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنه يحتفظ إما بجميع أو إلى حد كبير بجميع المخاطر والمنافع للأصول المحولة أو جزء منها. في مثل هذه الحالات، لا يتم استبعاد الأصول المحولة.
في بعض المعاملات، يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصول المالية المحولة مقابل رسوم. يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المحول إذا كان يستوفي معايير إلغاء الاعتراف. يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام لعقد الخدمة كأصل إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية أو كالتزام إذا كانت أقل من كافية لأداء الخدمة.

الالتزامات المالية

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.

الموجودات الثابتة

يتم قياس الموجودات الثابتة المادية بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة، ويتم رسملة البرامج التي تم شراؤها والتي تشكل جزء لا يتجزأ من المعدات ذات الصلة، كجزء من تلك المعدات، وإذا كان لأجزاء جوهرية من بند من بنود الممتلكات والمعدات عمر إنتاجي مختلف، فإنها تعتبر بنوداً منفصلة (مكونات رئيسية) من الممتلكات والمعدات.
يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي من الموجودات الثابتة المادية ضمن الإيرادات الأخرى في الأرباح والخسائر.
يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط في حال كان من المرجح أن تتولد منافع مستقبلية من خلال هذه النفقات للبنك. أما عمليات الصيانة والإصلاحات المستمرة فتعتبر مصاريف فور تحققها.
يتم حساب الاهتلاك من أجل إعدام تكلفة بنود الممتلكات والمعدات (مطروحاً منها القيم المتبقية المقدرة) على مدى عمرها الإنتاجي وذلك باستخدام طريقة القسط الثابت، ويتم الاعتراف بها بشكل عام ضمن الأرباح والخسائر. لا يتم اهتلاك الأراضي. فيما يلي النسب المئوية المقدرة لاستهلاك الممتلكات والمعدات:

المباني	%2
المعدات والتجهيزات وأجهزة الحاسب	%20
التجهيزات المكتبية	%15
التحسينات على المباني المستأجرة	%15 أو مدة الإيجار أيهما أقل
السيارات	%20

الموجودات غير ملموسة

يتم قياس البرمجيات التي حصل عليها البنك بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.
يتم رسملة النفقات اللاحقة على الموجودات غير الملموسة فقط في حال كانت تزيد المنافع المستقبلية المتضمنة في الأصل المتعلق.
يتم الاعتراف بجميع المصاريف الأخرى ضمن الأرباح والخسائر فور تحققها.
يتم إطفاء البرمجيات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمرها الإنتاجي ضمن حساب الأرباح والخسائر، اعتباراً من التاريخ الذي تكون فيه متاحة للاستخدام. النسبة المئوية المقدرة لإطفاء الموجودات غير الملموسة هي 20%.
يتم مراجعة طرق الاطفاء، العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية من الأصل في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها إن دعت الحاجة.
يتم الاعتراف بخسارة تدني في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل مبلغ القيمة القابلة للاسترداد، وتسجل خسارة تدني القيمة ضمن الأرباح والخسائر.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المُخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي (قانوني أو متوقع) نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج لموارد تشمل منافع اقتصادية لسداد تلك الالتزامات، ويمكن تقدير قيمة الالتزام بشكل موثوق.

ضريبة الدخل

تتضمن ضريبة الدخل الحالية التزامات الضريبة أو الأصول الضريبية المتوقعة على الربح الضريبي أو الخسارة الضريبية للسنة بالإضافة لأي تسويات على الالتزامات أو الأصول الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

يعتبر مبلغ التزامات أو أصول الضريبة أفضل تقدير لمبلغ الضريبة المتوقع أن يدفع أو إيراد الضريبة المتوقع أن يستلم بما يعكس أي حالة عدم تيقن إن وجدت، ويتم احتسابه باستخدام معدلات الضريبة وفقاً للقوانين والتشريعات الصادرة ذات العلاقة.

رأس المال

- تكاليف إصدار أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك في حقوق الملكية. إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

التقاص

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وعرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى البنك حق قانوني ملزم في مقاصة تلك المبالغ وينوي إما تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بذمم البيوع المُؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.

يحقق البنك دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.
إن العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.
2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الانتهاء من الصفقة (العملية). إن العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى مصارف، وتنزل ودائع مصارف تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

3. أهم التقديرات المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات والتزامات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات الخاصة بالبنك تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة، ويتم إجراء التعديلات المحاسبية الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير، وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بتقدير مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة البنك متأكدة من أن البنك لديه الموارد الكافية لتساعده على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور، وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأي أمور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الموجودات الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر المتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبة المؤجلة تقديرات من الإدارة مبينة على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبة المستقبلية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إدارة البنك استخدام أحكام هامة لتقدير مبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة.

يقوم البنك بتصنيف التعرضات تجاه الجهات التي يتعامل معها إلى تعرضات سيادية وتعرضات بنوك مراسلة ومؤسسات مالية وتعرضات تسهيلات ائتمانية، وتطبق منهجية لإدارة هذه التعرضات وتصنيفها ضمن ثلاث مراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

يتم تصنيف التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً: تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزدد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان – غير مضمحلة ائتمانياً: تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي ازدادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها. لغرض تحديد زيادة المخاطر الائتمانية بشكل جوهري لمختلف تعرضات البنك، يعتمد البنك عدداً من المؤشرات الكمية والنوعية، منها الصعوبات المالية، عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، انخفاض التصنيف الائتماني، انخفاض جوهري في الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، تأخر عن السداد 30 يوما فأكثر.

المرحلة الثالثة: الأصول المالية المضمحلة ائتمانياً: تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي. يعتمد البنك على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية لتحديد الأصول المالية المضمحلة، منها عدم تسديد الالتزامات في مواعيدها المحددة (تأخر عن السداد 90 يوماً فأكثر).

3. أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

- **منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة**

تعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة المبالغ التي لا يتوقع البنك تحصيلها حيث يتم قياسها بشكل ربعي، وترتكز على منهجية محددة في احتسابها تعتمد على المعاملات التالية:

- احتمال التعثر.
- معدل الخسارة عند التعثر.
- قيمة التعرض عند التعثر.

- **احتمال التعثر**

يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر للتعرضات في تاريخ محدد بالاستعانة بنماذج إحصائية، تعتمد هذه النماذج بشكل أساسي على بيانات داخلية تاريخية تتضمن عوامل كمية ونوعية ويتم معالجتها لتعكس التقديرات الخاصة بالعميل المستقبلية والأوضاع الاقتصادية الكلية (Macro-economic).

يتم عكس المخاطر الائتمانية المرتبطة بعمر التعرضات الائتمانية عن طريق معالجة احتمال التعثر بناءً على الفترة الزمنية المتبقية لاستحقاق التعرض لتكون إما على مدى 12 شهراً من تاريخ القياس أو على مدى العمر المتوقع للتعرض الائتماني من تاريخ القياس وذلك تبعاً للمرحلة المصنف فيها التعرض:

التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى: يحتسب احتمال التعثر لغاية 12 شهراً باستثناء التعرضات التي يقل العمر المتبقي لها عن 12 شهراً، حيث يحتسب لها احتمال التعثر لمدة العمر المتبقي للتعرض.

التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية: يحتسب احتمال التعثر لمدة العمر المتبقي للتعرض.

التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة: يكون احتمال التعثر 100%.

- **الخسارة عند التعثر**

وهي حجم الخسائر المتوقعة في حال حدوث التعثر.

يقوم البنك بالاستناد إلى النسب المحددة وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي.

- **التعرض عند التعثر**

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرضات المتوقعة في حالة التعثر. يتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس ومع الأخذ بالاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقع استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر وذلك بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية، في حين يتم تقدير التعرض عند التعثر بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس مطروحاً منه الأرباح المحفوظة بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة.

4. نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على التعليمات التنفيذية لقانون المصارف الخاصة رقم 28 للعام 2001، يتم تسديد قيمة مساهمات رأس المال البنك في حسابات لدى مصرف سورية المركزي.

	31 كانون الأول 2022
	ليرة سورية
نقد في الخزينة	**35,543,100**
حسابات جارية لدى مصرف سورية المركزي (*)	**27,452,933,925**
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (**)	**(25,725,439)**
	27,462,751,586

(*) تمثل قيمة رأس المال المسدد بالليرة السورية والدولار الأمريكي، وهذه الحسابات مودعة لدى مصرف سورية المركزي إلى أن يتم تسجيل البنك في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي.

(**) يوضح الجدول التالي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية للأرصدة لدى مصرف سورية المركزي:

4. نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (تتمة)

	31 كانون الأول 2022			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية الفترة	**-**	**-**	**-**	**-**
مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة (*)	25,725,439	-	-	25,725,439
رصيد نهاية الفترة	**25,725,439**	**-**	**-**	**25,725,439**

(*) تحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات بالعملات الأجنبية فقط بحسب تعليمات مصرف سورية المركزي.

5. إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل

	31 كانون الأول 2022
	ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	**14,936,079**
(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (**)	**(283)**
	14,935,796

(**) فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لإيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل وذلك حسب تصنيف المرحلة:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية الفترة	-	-	-	-
خسائر ائتمانية متوقعة للفترة	283	-	-	283
رصيد 31 كانون الأول 2022	**283**	**-**	**-**	**283**

6. موجودات ثابتة

يتكون هذا البند مما يلي:

	معدات	تجهيزات مكتبية	أجهزة الحاسب الآلي	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة				
رصيد بداية الفترة	-	-	-	-
الإضافات	2,051,651,500	701,670,000	471,705,000	3,225,026,500
كما في 31 كانون الأول 2022	**2,051,651,500**	**701,670,000**	**471,705,000**	**3,225,026,500**
الاستهلاك				
رصيد بداية الفترة	-	-	-	-
الإضافات	238,414,416	88,900,501	79,924,333	407,239,250
كما في 31 كانون الأول 2022	**238,414,416**	**88,900,501**	**79,924,333**	**407,239,250**
القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2022	**1,813,237,084**	**612,769,499**	**391,780,667**	**2,817,787,250**

7. موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	برامج حاسوبية	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة		
رصيد بداية الفترة	-	-
الإضافات	960,719,680	960,719,680
كما في 31 كانون الأول 2022	**960,719,680**	**960,719,680**
الإطفاءات		
رصيد بداية الفترة	-	-
الإضافات	374,000	374,000
كما في 31 كانون الأول 2022	**374,000**	**374,000**
القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2022	**960,345,680**	**960,345,680**

8. أصل حق استخدام والتزامات عقود الإجارة

يتكون هذا البند مما يلي:

	أصل حق الاستخدام	
	المباني	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة التاريخية		
بداية الفترة	-	-
الإضافات	59,172,521	59,172,521
كما في 31 كانون الأول 2022	**59,172,521**	**59,172,521**
مجمع الإطفاء المتراكم		
بداية الفترة	-	-
الإضافات	40,738,418	40,738,418
كما في 31 كانون الأول 2022	**40,738,418**	**40,738,418**
صافي القيمة الدفترية كما في كانون الأول 2022	**18,434,103**	**18,434,103**

	التزامات عقود الإجارة	
	المباني	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية الفترة	-	-
إضافات	31,136,521	31,136,521
تكلفة الإجارة	2,523,479	2,523,479
المدفوع خلال الفترة	(33,660,000)	(33,660,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022	**-**	**-**

9. موجودات أخرى

	31 كانون الأول 2022
	ليرة سورية
مصاريف مدفوعة مقدماً	26,296,303
مخزون لوازم مكتبية وقرطاسية	251,000,000
سلف الموظفين	5,386,667
سلف العمل	5,366,000
	288,048,970

10. موجودات ضريبية مؤجلة / إيراد ضريبة الدخل المؤجل

تم احتساب مبلغ موجودات وإيراد ضريبة الدخل المؤجلة كما يلي:

	31 كانون الأول 2022 ليرة سورية
رصيد بداية الفترة	**-**
يضاف: إيراد ضريبة الدخل المؤجل (*)	**217,041,409**
	217,041,409

(*) تم احتساب إيراد ضريبة الدخل المؤجل الناتج عن خسارة الفترة كما يلي:

	31 كانون الأول 2022 ليرة سورية
صافي الخسارة قبل الضريبة	**(4,279,433,642)**
التعديلات	
تكاليف إصدار الأسهم	(261,510,615)
مخصص الخسائر الائتمانية	25,725,722
تنازل المؤسسين عن جزء من القرض الحسن	5,924,566,084
أرباح تقييم العملات الأجنبية غير المحققة	(2,198,589,035)
الخسارة الضريبية	**(789,241,486)**
نسبة الضريبة	%25
إيراد ضريبة الدخل المؤجل	**(197,310,372)**
نسبة رسم إعادة الإعمار	**%10**
رسم إعادة الإعمار	**(19,731,037)**
إيراد ضريبة الدخل المؤجل	**(217,041,409)**

11. مطلوبات أخرى

	31 كانون الأول 2022 ليرة سورية
مستحق لجهات حكومية	282,085,940
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	27,640,585
تأمينات اجتماعية	28,639,813
	338,366,338

12. مبالغ مستحقة لموردين

	31 كانون الأول 2022 ليرة سورية
مستحقات لموردي رخصة الخدمات الفنية والتقنية	566,126,550
	566,126,550

13. رأس المال المدفوع

يبلغ رأسمال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 25,000,000,000 ليرة سورية موزع على 250,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد، وجميع أسهم البنك اسمية تقسم إلى ثلاث فئات:

- **(فئة أ)** وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا لأشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج الذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتاباتهم بالأسهم بالقطع الأجنبي وفق التعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات ذات الصلة لاسيما مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف لهذا الغرض.
- **(فئة ب)** وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالقطع الأجنبي وفق التعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات ذات الصلة لاسيما مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف لهذا الغرض.
- **(فئة ج)** وهي الأسهم التي تملكها مؤسسات القطاع العام المصرفي.

اكتتب المساهمون المؤسسون على ما نسبته 75% من أسهم رأس مال البنك وفق الجدول التالي:

اسم المؤسس	جنسيته	الفئة	النسبة (% من رأس المال)	عدد الأسهم
شركة نيو جنرايشن ش.م.ل هولدينغ	لبنانية	ب	%49	122,500,000
شركة الاستثمار للنقل والحلول اللوجستية المحدودة المسؤولية	سورية	أ	%1	2,500,000
المصرف الصناعي	سورية	ج	%10	25,000,000
عماد حنا بن حنا	سورية	أ	%4	10,000,000
رصين مرتيني بن محمد رضوان	سورية	أ	%3	7,500,000
مصطفى غزال حموي بن محمد	سورية	أ	%4	10,000,000
عماد الدين غصن بن حسين	سورية	أ	%4	10,000,000
			%75	**187,500,000**

تم طرح باقي الأسهم البالغة 25% للاكتتاب العام وتم دفع كامل القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب، وبلغت تكاليف إصدار الأسهم 261,510,615 ليرة سورية وهي عبارة عن 115,010,615 ليرة سورية رسم طابع النظام الأساسي، و129,000,000 ليرة سورية تسجيل وبدل دراسة طلب وموافقة على نشرة الإصدار، و17,500,000 ليرة سورية بدل تسجيل وايداع الأسهم.

14. معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن معاملات البنك المختلفة مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية أو أي أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية بالبنك.
وقد بلغت الأرصدة في نهاية السنة مع هذه الأطراف المتضمنة في القوائم المالية كما يلي:

	31 كانون الأول 2022 ليرة سورية
بنود الميزانية	
أرصدة دائنة لمساهمين مؤسسين	4,274,188,670

	للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022 ليرة سورية
بنود قائمة الدخل	
رواتب وتعويضات الإدارة العليا	1,022,501,607

قام بعض المساهمين المؤسسين في البنك بمنح البنك قرض حسن خلال وبعد فترة التأسيس بغرض تسهيل عمليات تسديد المبالغ المستحقة على البنك وواجبة الدفع خلال الفترة. تبلغ قيمة القرض الممنوح ما يعادل 10,198,754,754 ليرة سورية (تم منح جزء منه بالعملات الأجنبية منه بما يعادل 1,006,103,510 ليرة سورية).
كما قام هؤلاء المساهمين بالتنازل عن جزء من مبلغ القرض الحسن وبلغت قيمة هذا التنازل مبلغ 5,924,566,084 ليرة سورية.

15. مصاريف التأسيس

بلغت قيمة مصاريف التأسيس حتى تاريخ انعقاد الهيئة العامة التأسيسية في تاريخ 30 تشرين الثاني 2021 مبلغاً قدره 1,139,643,351 ليرة سورية، وقد تمت الموافقة على مصاريف التأسيس من الهيئة العامة، وتم الاعتراف ضمن بيان الدخل بمبلغ 993,112,736 ليرة سورية منها.

16. نفقات الموظفين

	للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022 ليرة سورية
رواتب الموظفين	3,044,538,316
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	224,333,992
مكافآت	316,931,970
مصاريف التأمين الصحي	49,620,177
تعويضات وبدلات نهاية خدمة	10,703,560
مصاريف تدريب	415,099,550
مهمات سفر	2,965,510
	4,064,193,075

17. مصاريف إدارية وعمومية

	للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022
	ليرة سورية
مصاريف الكهرباء والمياه	21,118,500
مصاريف ضيافة وتنظيف	20,680,900
مصاريف قرطاسية	15,728,350
مصاريف نقل	15,290,000
مصاريف استشارات	494,030,380
مصاريف حكومية	85,111,500
مصاريف صيانة	3,682,000
تكلفة الإجارة	2,523,479
مصاريف أنظمة معلومات	1,379,500
عمولات بنكية	156,161
مصاريف الإيجار (عقود قصيرة الأجل)	107,318,750
مصاريف إعلانات	88,717,023
مصاريف الهاتف والانترنت	40,749,192
مصاريف وقود	37,430,000
مصاريف مختلفة	12,723,741
	946,639,476

18. حصة السهم من صافي خسارة الفترة

تحتسب حصة السهم بتقسيم خسارة الفترة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة كما يلي:

	للفترة منذ التأسيس لغاية 31 كانون الأول 2022
	ليرة سورية
صافي خسارة الفترة	**(4,062,392,233)**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة	**250,000,000**
الحصة الأساسية للسهم في صافي خسارة الفترة	**(16.25)**

19. النقد وما في حكمه

	31 كانون الأول 2022
	ليرة سورية
نقد وحسابات جارية لدى مصرف سورية المركزي	**27,488,477,025**
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل	**14,936,079**
	27,503,413,104

20. إدارة المخاطر

مقدمة

إن إدارة المخاطر هي عملية منتظمة لتحديد وقياس للمخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك خلال ممارسته لأعماله المختلفة، من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق ومخاطر سيولة ومخاطر تشغيلية، والعمل على إيجاد طرق ووضع ضوابط وتدابير رقابية للحد من آثار هذه المخاطر وضبطها ضمن المستويات المقبولة وتحديد المسؤولية لمعالجتها وضمان سير العمليات بما يضمن المحافظة على مستوى كفاية رأس المال والسيولة وفق الحدود المقررة من مصرف سورية المركزي والالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية ورفع التقارير الدورية والفورية الى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة.

المسؤوليات تجاه عملية إدارة المخاطر:

أ. مسؤوليات مجلس الإدارة:

- العمل على تشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر تتألف من ثلاثة أعضاء من المجلس غير تنفيذين وفق متطلبات الحوكمة.
- العمل على تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر على الهيكل التنظيمي للبنك تتمتع بالاستقلالية التامة عن أنشطة وأعمال البنك التي ينجم عنها تحمل البنك للمخاطر.
- الموافقة على توصيات لجنة المخاطر باعتماد وتحديث وتعديل سياسة إدارة المخاطر المقترحة ضمن التوجهات الاستراتيجية، وتقييم مدى فعاليتها في مواجهة مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومراجعتها بشكل دوري أو عند إجراء أي تغيرات عليها.
- المصادقة على كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- الاضطلاع على محاضر اجتماعات لجنة المخاطر وقراراتها وتوصياتها واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها.
- الاضطلاع على التقارير التي ترفعها إدارة المخاطر للجنة المخاطر للمجلس واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها.
- التأكد من أن الخطة الاستراتيجية للبنك تتوافق مع حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة إدارة المخاطر.

ب. مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر:

- العمل على رسم وتحديد سياسات واستراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للبنك ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها والمصادقة عليها ومراجعتها بشكل دوري والتأكد من الالتزام بها.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر والتوصية عليه لاعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- عقد اجتماعات دورية لمناقشة وتقييم المخاطر وكيفية معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.
- دراسة ومراجعة التقارير الدورية المعدة من قبل إدارة المخاطر حول طبيعة المخاطر المختلفة وإبداء الرأي فيها ثم رفعها إلى مجلس الإدارة لدراستها والتوصية عليها.
- مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مصرف سورية المركزي الخاصة بإدارة المخاطر والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الاستثمار في حقوق الملكية وأية مخاطر هامة، بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقييم المؤشرات التحذيرية الأولية لكافة أنواع المخاطر ووضع الإجراءات الكفيلة بتأمين التغطية اللازمة لها.
- الموافقة على وضع خطط الطوارئ وإدارة الأزمات بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- التقييم الدوري للسياسات والإجراءات الموضوعة لإدارة المخاطر بكافة أنواعها ووضع التحسينات اللازمة وذلك بشكل سنوي أو عند الحاجة لذلك.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

المسؤوليات تجاه عملية إدارة المخاطر (تتمة)

ت. مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- إيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر ورفد الإدارة بكوادر كفؤة.
- وضع سياسات وإجراءات عمل تحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام.
- تفعيل نظام الضبط الداخلي وتحديد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة المخاطر المختلفة.
- تنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

ث. مسؤوليات إدارة المخاطر:

- اقتراح ومراجعة وتطوير استراتيجية وسياسات وإجراءات عمل لدائرة إدارة المخاطر في البنك بجميع أنواعها (المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات، مخاطر السوق والسيولة، مخاطر التمويل وأية مخاطر أخرى) بما يتوافق مع التشريعات والتعليمات المتعلقة بإدارة المخاطر الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، والعمل على تطبيق هذه الإجراءات وهذه السياسة.
- دراسة وتحديد وتقييم كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك في مجال المخاطر الائتمانية وإبداء الرأي بتوصيات المنح الائتماني.
- مراقبة الأنشطة التي يمارسها البنك والتي لها علاقة بإدارة المخاطر السوقية ومخاطر السيولة ومقارنة حدودها وضوابطها وسقوفها مع ما هو محدد بتعليمات مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ومع المحددات والضوابط والسقوف الواردة في سياسة البنك الاستثمارية ووثيقة الإقدام على المخاطر.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق أسلوب التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية في مراكز عمل البنك والتأكد من بقاء مستوى هذه المخاطر ضمن الحدود المقبولة والتوصية للرئيس التنفيذي ولجنة المخاطر بإجراء المعالجة اللازمة للتخفيف من الآثار المترتبة على وقوع هذه المخاطر التشغيلية.
- مراقبة تطور نسبة كفاية رأس المال بما يضمن التوافق مع متطلبات بازل II والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- إعداد التقارير الدورية الخاصة بعمل إدارة المخاطر ورفعها إلى لجنة المخاطر.
- متابعة تطبيق القرارات الصادرة عن لجنة المخاطر في البنك ومراقبة التزام كافة مراكز العمل بهذه القرارات.
- رفع التوصيات المناسبة بخصوص محاولة التخفيف من بعض المخاطر التشغيلية والترتيب مع مراكز العمل المعنية في البنك بخصوص دراسة إمكانية إجراءات تحويل بعض المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك مثل (شركات التأمين، شركات الحراسة).
- مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بالمحفظة الائتمانية والتأكد من اقتطاع المخصصات اللازمة التزاماً بمتطلبات مصرف سورية المركزي وتوجيهات مجلس الإدارة.
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أنواع التعرضات ضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية رقم 30 الموضوعة من قبل مصرف سورية المركزي.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

المسؤوليات تجاه عملية إدارة المخاطر (تتمة)

ج. الأهداف الاستراتيجية لإدارة المخاطر

- يتمثل الهدف الرئيس لإدارة المخاطر لدى البنك في توفير بيئة أعمال آمنة تعمل على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف لضمان عملية سليمة لإدارة مخاطر البنك.
- إعداد وتحديث سياسات إدارة المخاطر ذات الأهمية التي تشمل المستوى المقبول من المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر.
- متابعة التزام الجهات ذات العلاقة بإدارة المخاطر بتنفيذ مهامها المحددة في الحاكمية المؤسسية لإدارة المخاطر الواردة في سياسات إدارة المخاطر.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر لجميع المستويات الإدارية المختلفة في البنك.
- تحليل العمليات التي تنفذ في البنك والتأكد من تحديد الضوابط الرقابية اللازمة بما يتناسب مع المستوى المقبول من المخاطر ونوع المخاطر وحجمها.
- مراقبة جميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بشكل مستمر، وإعداد هيكل المخاطر وفقاً لنوع المخاطر ودرجة أهميتها.
- المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية للبنك من خلال تحديد المستوى المقبول من المخاطر.
- إيجاد نظام تقارير فعال لإدارة المخاطر يتوافق مع متطلبات معيار لجنة بازل للرقابة البنكية "مبادئ تجميع البيانات وإعداد تقارير إدارة المخاطر.
- تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية رقم 30 وذلك ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي.
- الاحتفاظ بمستوى آمن من رأس المال من خلال الالتزام بالحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي مع الاحتفاظ بهوامش إضافية من رأس مال مرتفع وذو جودة عالية قادر على امتصاص الخسائر.
- التأكد من جاهزية الموقع البديل للبنك (موقع المعافاة من الكوارث) بالإضافة الى مواقع بديلة أخرى.

ح. مسؤولية إدارة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ودليل الإجراءات.
- التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقييم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن احتماليَّة إخفاق متعاملي البنك بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك، أو عدم السداد حسب الشروط المتَّفق عليها، وتكون في عدم سداد الدين (المرابحة)، أو عدم تسليم الأصل (السلم)، أو عدم قيام الشريك بتسليم نصيب البنك من رأس المال والربح (المضاربة / المشاركة).

20. إدارة المخاطر (تتمة)

سياسة مخاطر الائتمان

تتضمن سياسة مخاطر الائتمان الضوابط التالية:

- تحديد المخاطر الاستثمارية والتمويلية التي قد يتعرض لها البنك.
- دراسة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك ومراقبة تركزات المخاطر فيها.
- مراجعة مستويات مخففات مخاطر الاستثمار والتمويل والتأكد من كفايتها ومن اتباعها وتنفيذها من قبل الجهات المعنية عند تحديد شروط منح التمويل او الاستثمار.
- تحديد تصنيف للمخاطر بحسب نظام التصنيف الداخلي المطبق في البنك لطالب التمويل من خلال دراسة توصيات منح التمويل.
- التأكد من الالتزام بكافة السقوف المحددة كمخففات للمخاطر.
- التأكد من أن معايير منح ائتمان سليمة ومحددة جيداً. حيث يجب أن تتضمن هذه المعايير إشارة واضحة للسوق المستهدفة للبنك والفهم الشامل للمقترض أو الطرف المقابل، وكذلك الغرض وهيكل الائتمان ومصدر سداده.
- استخدام أنظمة المعلومات والتقنيات التحليلية لقياس مخاطر الائتمان الكامنة في جميع البنود داخل وخارج الميزانية. واستخدام أنظمة المعلومات الإدارية التي توفر معلومات كافية عن تكوين المحفظة الائتمانية، بما في ذلك تحديد مخاطر التركزات.
- التأكد من أن وظيفة منح الائتمان تعمل بشكل صحيح وأن التعرضات الائتمانية ضمن المستويات الاحترازية التي تتفق مع المعايير والحدود الداخلية والإبلاغ عن الاستثناءات من السياسات والإجراءات والحدود في الوقت المناسب إلى المستوى المناسب للإدارة.

تركزات المخاطر

تنشأ التركزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي قد تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى. تدل التركزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين.

مخاطر السوق

يقصد بمخاطر السوق مخاطر الخسائر في المراكز الاستثمارية المحتفظ بها للمتاجرة داخل وخارج قائمة المركز المالي والتي تنشأ عن حركة أسعار السوق، أي التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير (بما في ذلك الصكوك)، وفي محافظ الاستثمار المدرجة خارج المركز المالي بشكل انفرادي، (ومن أمثلة ذلك الحسابات الاستثمارية المقيدة). وترتبط المخاطر بالتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لموجودات محددة، (ومن أمثلة ذلك: سعر لموجود موضوع عقد سلم، والقيمة السوقية لصكوك، والقيمة السوقية لموجودات مرابحة تم شراؤها وسوف يتم تسليمها على مدى فترة زمنية محددة)، كما ترتبط مخاطر التقلبات بأسعار صرف العملات.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

سياسة مخاطر السوق

تتضمن سياسة مخاطر السوق الضوابط التالية:

- تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدة قطاعات ومناطق جغرافية.
- دراسة توجهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلد، العملة، السوق، الأداة والطرف المقابل.
- موائمة مراكز العملات وبما يتناسب مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- دراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الجديدة وبيانها من خلال مذكرة تحليلية مفصلة قبل الدخول بها.
- إدارة فجوات معدلات العائد والتكلفة للموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة للتخفيف من مخاطر معدل العائد والتي تعرف بانها انخفاض معدل العائد على الاستثمارات مقارنة مع السوق المحلي والتي تنشأ بسبب ارتفاع معدل العائد "الفائدة" في السوق المحلي وعدم مقدرة البنك على زيادة معدل العائد على التمويلات الممنوحة بمعدل عائد ثابت (كالمرابحة).

مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يعتبر البنك مؤسسة سورية وإن الليرة السورية هي العملة الأساسية المستخدمة. يتم مراقبة التركز في كل عملة على أساس يومي للتأكد من بقائها في مستوى معقول حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ ب 1 بتاريخ 4 شباط 2008 وتعديلاته وخاصة القرار 1409 /م ن/ ب 4 بتاريخ 24 تموز 2016.

لا يتعامل البنك مع المشتقات، مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة، أو عقود مقايضة العملة الأجنبية، ولا يقوم بأية عمليات تغطية لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو التغيرات في حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للزيادة أو النقصان في سعر صرف العملة 10%

أثر الزيادة 10%

	31 كانون الأول 2022		
		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	**13,178,421,365**	**1,317,842,137**	**988,381,602**

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

مخاطر أسعار صرف العملات للزيادة أو النقصان في سعر صرف العملة 10% (تتمة)

أثر النقص 10%

	31 كانون الأول 2022		
		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	**13,178,421,365**	**(1,317,842,137)**	**(988,381,602)**

	31 كانون الأول 2022	
(بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)	دولار أمريكي	إجمالي
الموجودات	**ليرة السورية**	**ليرة السورية**
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	14,702,933,925	14,702,933,925
مجموع الموجودات	**14,702,933,925**	**14,702,933,925**
المطلوبات وحقوق المساهمين		
مبالغ مستحقة لموردين	566,126,550	566,126,550
أرصدة دائنة لمساهمين مؤسسين	958,386,010	958,386,010
مجموع المطلوبات	**1,524,512,560**	**1,524,512,560**
حقوق المساهمين	**-**	**-**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**1,524,512,560**	**1,524,512,560**
صافي مركز العملات	**13,178,421,365**	**13,178,421,365**

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة

هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته العادية أو عدم الوفاء بمتطلبات السيولة المطلوبة ضمن النسب المحددة من مصرف سورية المركزي أو بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم للزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية، أو تلك الناتجة عن عدم قيام مديني البنك بسداد المبالغ المطلوبة منهم في وقت استحقاقها.

سياسة مخاطر السيولة

تتضمن سياسة مخاطر السيولة الضوابط التالية:

- التأكد من وضع معايير سليمة ومحدّدة لاستثمار مصادر أموال البنك من الليرات السورية والعملات الأجنبية.
- التأكد من وضع طريقة واضحة لتقييم مخاطر السيولة التي قد تواجه البنك والتخفيف منها مع مراعاة معايير الشريعة الاسلامية وقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.
- مراعاة وجود نسب للسيولة الواجب توفرها لدى البنك بشكل دائم أعلى من الحدود الدنيا للنسب المقررة حسب تعليمات مصرف سورية المركزي سواء للسيولة بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية أو بكافة العملات والعمل على مراقبتها ومتابعتها بشكل يومي والالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 588/م ن / ب 4 لعام 2009.
- قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبار كل ربع سنة أو عند الضرورة لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة (Stress test) حسب تعليمات مصرف سورية المركزي وتحديث حدود مخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار.
- تحليل السيولة (فجوات الاستحقاق) بشكل دوري وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي.
- مراعاة تأمين الأرصدة النقدية الكافية في حسابات البنك لدى مصرف سورية المركزي ولدى المصارف المراسلة لضمان تسديد كافة الالتزامات المترتبة عليه في الأوقات المحددة لها.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي كما في 31 كانون الأول 2022:

	حتى 7 أيام ليرة سورية	أكثر من 7 أيام إلى شهر ليرة سورية	أكثر من شهر إلى 3 أشهر ليرة سورية	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر ليرة سورية	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر ليرة سورية	أكثر من 9 أشهر إلى سنة ليرة سورية	أكثر من سنة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	27,462,751,586	-	-	-	-	-	-	27,462,751,586
حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية	14,935,796	-	-	-	-	-	-	14,935,796
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	2,817,787,250	2,817,787,250
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	960,345,680	960,345,680
أصل حق استخدام	-	-	-	-	-	-	18,434,103	18,434,103
موجودات أخرى	-	9,756,250	21,906,053	5,386,667	-	251,000,000	-	288,048,970
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	217,041,409	217,041,409
مجموع الموجودات	**27,477,687,382**	**9,756,250**	**21,906,053**	**5,386,667**	**-**	**251,000,000**	**4,013,608,442**	**31,779,344,794**
التزامات عقود الإجارة	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	338,366,338	-	-	-	-	-	338,366,338
مبالغ مستحقة لموردين	-	-	-	566,126,550	-	-	-	566,126,550
أرصدة دائنة لمساهمين مؤسسين	-	-	-	4,274,188,670	-	-	-	4,274,188,670
مجموع المطلوبات	**-**	**338,366,338**	**-**	**4,840,315,220**	**-**	**-**	**-**	**5,178,681,558**
فجوة السيولة 2022	**27,477,687,382**	**(328,610,088)**	**21,906,053**	**(4,834,928,553)**	**-**	**251,000,000**	**4,013,608,442**	**26,600,663,236**
فجوة تراكمية 2022	**27,477,687,382**	**27,149,077,294**	**27,170,983,347**	**22,336,054,794**	**22,336,054,794**	**22,587,054,794**	**26,600,663,236**	**-**

20. إدارة المخاطر (تتمة)

المخاطر التشغيلية

هي الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية أو خلل أنظمة الضبط الداخلية في البنك أو عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة، أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة، أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون، أو تلك الناجمة عن مصدر حدث خارجي.

سياسة المخاطر التشغيلية

تتضمن سياسة المخاطر التشغيلية الضوابط التالية:

- التأكد من التزام كافة موظفي البنك بالسياسات والتعليمات وأدلة الإجراءات المقررة لدى البنك وتعريفهم بها والتأكد من الفهم الصحيح لها لضمان سير العمل على أفضل ما يمكن وتفادي الوقوع في الأخطاء التي من الممكن أن تتسبب بمخاطر او بخسائر للبنك.
- التزام كل مستوى إداري بممارسته للصلاحيات المحددة له ومراقبة مدى تقيده بها وعدم تجاوزها.
- مراعاة فصل المهام بين الموظفين، وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب بالمصالح أو بمهام العمل.
- اتباع إجراءات تخفيف المخاطر لتحويل المخاطر الممكن تحويل مسؤولية تبعيتها إلى الغير مثل شركات التامين أو إسناد بعض العمليات لجهات أخرى في إطار التزامها بالعقود الموقعة معها وبالقوانين والتشريعات المرعية ومعرفة حجم الخسائر المتوقعة عليها وكيفية معالجتها وإدارتها ومقدرتها على تحملها.
- وضع خطط للتعافي من الكوارث واستمرارية العمل والتأكد دائماً من جاهزية هذه الخطط وإدارة البيانات والسجلات واللجوء إلى النسخ الاحتياطي (Back up) لتمكين البنك من الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حال حصول أعطال قاسية كتعطل أجهزة الاتصال أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية والتكنولوجية أو حصول أضرار في البنية المادية للموجودات.
- وضع سياسات ودليل إجراءات بخصوص أمن المعلومات.

المخاطر الشرعية

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.

لتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:

- التدريب المستمر للعاملين في البنك.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

إدارة رأس المال

إن إدارة رأس المال هي عملية مستمرة لضمان توفر رأسمال كاف لتلبية متطلبات رأس المال الرقابية وضمان الاستخدام الأمثل لرأس المال. حيث تم استخدام الطريقة المعيارية لبازل 2 لقياس متطلبات رأس المال الرقابي فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

ويتكون رأس مال البنك من:

- رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.
- ينزل صافي الموجودات الثابتة غير الملموسة.

20. إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة رأس المال (تتمة)

كفاية رأس المال

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني2007 يجب ألا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

وفيما يلي احتساب كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول:

	31 كانون الأول 2022
	ليرة سورية
الأموال الخاصة الأساسية	
رأس المال	**25,000,000,000**
خسائر متراكمة محققة	**(597,925,799)**
أرباح مدورة غير محققة	**2,198,589,035**
الموجودات غير الملموسة	**(960,345,680)**
الأموال الخاصة المساندة	
مخصصات مرحلة أولى وثانية حسب معيار المحاسبة المالي رقم 30	25,725,722
صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي	**25,666,043,278**
الموجودات المثقلة بأوزان المخاطر	4,304,644,628
حسابات خارج الميزانية المثقلة	-
المخاطر التشغيلية *	-
مخاطر السوق (مركز القطع)	1,524,512,560
	5,829,157,188
نسبة كفاية رأس المال (%)	440.30%
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	439.86%
نسبة رأس المال الأساسي إلى صافي حقوق الملكية (%)	96.39%

(*) بما أن البنك لم يحقق إيرادات تشغيلية فلم يتم احتساب عبئ رأسمالي لمخاطر التشغيل

20. إدارة المخاطر (تتمة)

تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

31 كانون الأول 2022	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	27,462,751,586	-	27,462,751,586
حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية	14,935,796	-	14,935,796
موجودات ثابتة	-	2,817,787,250	2,817,787,250
موجودات غير ملموسة	-	960,345,680	960,345,680
أصل حق استخدام	-	18,434,103	18,434,103
موجودات أخرى	288,048,970	-	288,048,970
موجودات ضريبية مؤجلة	-	217,041,409	217,041,409
مجموع الموجودات	**27,765,736,352**	**4,013,608,442**	**31,779,344,794**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات أخرى	338,366,338	-	338,366,338
مبالغ مستحقة لموردين	566,126,550	-	566,126,550
أرصدة دائنة لمساهمين مؤسسين	4,274,188,670	-	4,274,188,670
مجموع المطلوبات	**5,178,681,558**	**-**	**5,178,681,558**
الصافي	**22,587,054,794**	**4,013,608,442**	**26,600,663,236**